عقد القمة الاستثنائية، ان م.ت.ف. سوف تواجه عقبات وضغوطاً من اطراف عدة داخل القمة. ورأت أوساط سياسيةمطلعة ان الصراع السياسي سوف يدور في مؤتمر القمة بين صيغتين لفهم المؤتمر الدولي: الاولى اميركية، والثانية سوفياتية. الصيغة الاميركية تقوم على طرح فكرة مؤتمر اقليمي مصغّر، يقتصر على الاردن واسرائيل، وذلك بغية التوصل إلى حلول مؤقتة، من شأنها اخراج م.ت.ف. من صيغة المؤتمر الدولي؛ أما الصيغة السوفياتية، فهي التي تقوم على عقد مؤتمر دولي بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بالصراع، بما فيها م.ت.ف.

وفي المقابل، رأت منظمات فلسطينية خارجة عن أطر م.ت.ف. في مؤتمر القمة، حلقة من حلقات الاضرار بالقضية الفلسطينية، مهما كانت نتائجه. وعلى ذلك، لم تطالب المنظمات هذه مؤتمر القمة بأية مطالب خاصة بالقضية الفلسطينية، واكتفت بالتهجم، مجدداً، على شرعية م.ت.ف. و وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني.

دخلت م.ت.ف. مؤتمر القمة لتخوض صراعاً جدياً ضد محاولات الالتفاف على مقررات مؤتمري فاس والجزائر الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكذلك ضد بعض المحاولات العربية، الرامية إلى تحميل الاردن مسؤولية تمثيل فلسطينيي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، في أية تسوية سياسية مقبلة. وقد تمثل ذلك، عبر العديد من المؤتمرات، التي كان أولها عدم استقبال الملك حسين لياسر عرفات في مطار عمان، وعدم معاملته معاملة الرؤساء. وذكر بعض مساعدي عرفات «انه [عرفات] كان غاضباً، لأن ملك الاردن، وهو مضيف المؤتمر، لم يعامله معاملة رؤساء الدول التي يلقاها في باقي الدول العربية» (**السفير**، بيروت، ١١/١١/١٩٨٧). وأجمعت وكالات الانباء، في اليوم الاول لانعقاد القمة، على أن الحضور الفلسطيني لم يكن، كما في السابق، حضوراً نجومياً. ولكن، وعلى الرغم من محاولات تهميش دور المنظمة، أو محاولات الالتفاف من حول شرعية ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، فقد تمكن الوفد الفلسطيني من تثبيت انجازين هامين، هما التأكيد على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وحق م.ت.ف. في المشاركة على قدم المساواة مع اطراف النزاع الاخرى في الشرق الاوسط في المؤتمر الدولي للسلام. (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩/١١/١٩٨٧). وبذلك، باءت محاولات التراجع عن مقررات فاس والجزائر بالفشل الواضح. وأعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ذلك، نجاحاً فلسطينياً، واسقاطاً لمحاولات اقصاء الوفد الفلسطيني إلى خارج دائرة الضوء والفعل (**الهدف**، نيقوسيا، ١٦/١١/١٩٨٧).

إلى ذلك، برزت التعارضات الفلسطينية بشأن ما أتخذته القمة العربية من مقررات خاصة باعادة العلاقة مع مصر، الامر الذي اعتبرته قيادة «فتح» ايجابياً، طالما دعت الدول العربية اليه. أما الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، فقد عارضتا هذا القرار، واعتبرتاه «فكاً للحصار الرسمي العربي عن النظام المصري، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، بما ينطوي عليه من تزكية لنهج الحلول المنفردة مع العدو الاسرائيلي على انقاض مبدأ التضامن، وعلى حساب القضية الوطنية الفلسطينية» (**الحرية**، نيقوسيا، ٦/١٢/١٩٨٧)؛ كما اعربت الشعبية عن موقفها المعارض، ورأت في اعادة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية «انتهاكاً لمقررات المجلس الوطني التوحيدي، التي نصت على ضرورة قطع العلاقة مع مصر» (**الهدف**، ٢٣/١١/١٩٨٧).

من جهة أخرى، وفي اعقاب القمة، بادرت مصر إلى اعادة فتح مكتب م.ت.ف. في القاهرة، بعد اغلاقه غداة اعلان نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد أبلغ نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبد المجيد، قرار حكومته بهذا الشأن إلى ممثل «فتح» في القاهرة، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٧. وعلى أثر الخطوة المصرية هذه، والتي اعتبرت خطوة تضامنية مع المنظمة والشعب الفلسطيني، قامت المنظمة بارسال وفد رسمي إلى القاهرة، برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وعضوية محمود درويش وعبد الله حوراني. وقد حظي الوفد باهتمام رسمي بارز، فالتقى، بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٧، مع د. عصمت عبد المجيد، وفي اليوم التالي مع رئيس الوزراء المصري، عاطف